



Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the
Iraqi Association for Legal Sciences

ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 745-767 (2026)

<https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about>



The social contract in post-2003 Iraq

Lecturer Dr. Hazim Hameed Jabur

Basra and Arabian Gulf Studies Center/ Basra and Arabian Gulf Studies Center

hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 7 feb 2026
Accepted: 14 fed 2026
Published: 1 Mar 2026

Keywords: Social Contract,
State and Society, Political
Transformation, Iraq after 2003

ABSTRACT

This research examines the problematic nature of the social contract in post-2003 Iraq, in light of the profound political and constitutional transformations that followed the regime change. It seeks to analyze the nature of the relationship between the state and society, and the extent to which the principles of political legitimacy, citizenship, and equality of rights and duties have been realized. It also focuses on the impact of sectarian and ethnic power-sharing and weak institutions in hindering the formation of a comprehensive social contract. The research concludes that the absence of national consensus and equitable development has contributed to the fragility of political stability and the decline of trust between citizens and the state.



العقد الاجتماعي في العراق ما بعد عام 2003

المدرس الدكتور حازم حميد جبر

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي , hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

المخلص

معلومات المقالة

يتناول هذا البحث إشكالية العقد الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 في ظل التحولات السياسية والدستورية العميقة التي أعقبت تغيير النظام. ويسعى إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى تحقق مبادئ الشرعية السياسية، والمواطنة، وتكافؤ الحقوق والواجبات. كما يركز على أثر المحاصصة الطائفية والإثنية وضعف المؤسسات في إعاقة تشكّل عقد اجتماعي جامع، ويخلص إلى أن غياب التوافق الوطني والتنمية العادلة أسهم في هشاشة الاستقرار السياسي وتراجع الثقة بين المواطن والدولة.

تاريخ الاستلام : ٧ شباط ٢٠٢٦

تاريخ القبول : ١٤ شباط ٢٠٢٦

تاريخ النشر : ١ آذار ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية: العقد

الاجتماعي، الدولة والمجتمع،
التحول السياسي، العراق بعد ٢٠٠٣

مقدمة البحث

يشكل مفهوم العقد الاجتماعي أحد أهم المرتكزات النظرية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ يعبر عن الإطار الناظم للعلاقة بين السلطة والمجتمع، ويحدد أسس الشرعية السياسية، وحدود السلطة، وطبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطنين. وفي الحالة العراقية، اكتسب موضوع العقد الاجتماعي أهمية استثنائية بعد عام 2003، نتيجة التحولات السياسية العميقة التي شهدتها العراق عقب تغيير النظام السياسي، وما رافق ذلك من إعادة بناء مؤسسات الدولة وصياغة دستور جديد عام 2005، وفتح المجال أمام تعددية سياسية واجتماعية واسعة. إلا أن هذه التحولات رافقتها تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أثرت بصورة مباشرة في علاقة الدولة بالمجتمع وفي مستوى الثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسات الحكم.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تناوله موضوعاً محورياً في تطور الدولة العراقية المعاصرة، يتمثل في استكشاف مسارات تشكل العقد الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، ومدى إسهام النظام السياسي القائم في ترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد، ودعم سيادة القانون، وصون الحقوق والحريات العامة. كما تتجلى أهمية البحث في تسليطه الضوء على الترابط بين متطلبات الاستقرار السياسي والأمني وبين طبيعة العلاقة التنظيمية بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في ما يتعلق بتعزيز مستويات الرضا العام وتحسين مجالات الخدمات والتنمية وفرص العمل وترسيخ مبادئ النزاهة والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تسهم الدراسة في تقديم قراءة تحليلية أعمق للتحولات التي شهدتها النظام السياسي العراقي خلال المرحلة المعاصرة، واستشراف السبل الكفيلة بدعم مسارات الاستقرار المؤسسي والتنمية المستدامة في إطار الدستور والقانون.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى نجح النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 في بناء عقد اجتماعي جديد قادر على تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز ثقة المواطن بالدولة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها: هل أسهم الدستور العراقي لعام 2005 في وضع أسس واضحة لعقد اجتماعي متوازن؟ وما أثر النظام السياسي القائم على المحاصصة السياسية في إضعاف مفهوم المواطنة؟ وكيف انعكست الأوضاع الاقتصادية والخدمية ومستويات الفساد الإداري على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وهل توجد مؤشرات على تشكل عقد اجتماعي جديد أم أن العراق ما يزال يعيش أزمة في هذا المجال؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها: تحليل مفهوم العقد الاجتماعي في سياقه النظري وتطبيقه على الحالة العراقية بعد عام 2003، وبيان طبيعة التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها العراق وتأثيرها في العلاقة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن تشخيص أهم التحديات التي تعيق بناء عقد اجتماعي مستقر، مثل ضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد، وتراجع الخدمات العامة، والصراعات السياسية. كما يهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية تساعد في فهم متطلبات بناء عقد اجتماعي أكثر استقراراً يقوم على أسس المواطنة والعدالة وسيادة القانون.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مسار تشكل العقد الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 يرتبط بدرجة تطور البنى المؤسسية والسياسية والاقتصادية وقدرتها على ترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والعدالة في توزيع الموارد، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي ودعم الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع ضمن الإطار الدستوري القائم.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة مفهوم العقد الاجتماعي وتطبيقاته في العراق، من خلال دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العراق بعد عام 2003. كما سيتم توظيف المنهج التاريخي لنتبع تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع.

هيكلية البحث

يتكوّن البحث من مقدمة ومبحثين وعدة مطالب رئيسة، يتناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم العقد الاجتماعي، ويركز في المطالب على الحالة العراقية بينما يركّز المبحث الثاني على التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003 وأثرها في بناء الدولة، وواقع العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في العراق والتحديات التي تواجه العقد الاجتماعي. ويختتم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

مدخل لفهم العقد الاجتماعي في إطار الدولة والمجتمع العراقي

مثل مفهوم العقد الاجتماعي إطارًا نظريًا مهمًا لتحليل طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، وتحديد حدود السلطة السياسية ومصادر شرعيتها، فضلًا عن بيان الأسس التي تقوم عليها منظومة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم. وفي السياق العراقي، يكتسب هذا المفهوم دلالة خاصة نظرًا للتحولات السياسية والمؤسسية والاجتماعية التي شهدتها البلد بعد عام 2003، وما رافقها من محاولات لإعادة تنظيم بنية الدولة وصياغة أنماط جديدة للمشاركة السياسية والتمثيل المجتمعي ضمن الإطار الدستوري. كما يسهم تناول العقد الاجتماعي في فهم ديناميات بناء الثقة العامة، وتعزيز مبادئ المواطنة المتساوية، وترسيخ سيادة القانون بوصفها مرتكزات ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي. ومن ثم، فإن هذا المدخل يسعى إلى تقديم قراءة تفسيرية تساعد على استيعاب طبيعة التفاعلات القائمة بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع العراقي، واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها دعم مسارات التماسك المؤسسي والتنمية المستدامة، بما ينسجم مع الخصوصية التاريخية والاجتماعية للعراق ومتطلبات المرحلة المعاصرة.

المطلب الأول

العقد الاجتماعي بوصفه إطارًا تحليليًا للدولة والمجتمع في العراق

ويُعرف العقد الاجتماعي، ضمن هذا الإطار التحليلي، على أنه مجموعة القواعد والمؤسسات – الرسمية منها وغير الرسمية – التي تنظم التفاعل بين الدولة والمجتمع داخل كيان سياسي محدد. ويسمح اعتماد هذا المفهوم كأداة تحليلية بتتبع التحولات التي تطرأ على هذه العلاقة عبر الزمن، وفهم منطق السياسات العامة التي تنتهجها الدولة، وكذلك تحليل أنماط استجابة المجتمع لها، سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى فئات اجتماعية بعينها. كما يتيح هذا المدخل رصد مظاهر الرضا أو السخط، والقبول أو الرفض، بوصفها مؤشرات تعكس درجة تماسك العقد الاجتماعي أو هشاشته⁽¹⁾.

وانطلاقًا من هذا التصور، تقوم نظرية العقد الاجتماعي – عند استخدامها كأداة تحليلية – على تقييم أداء الدولة في توفير ثلاثة مخرجات أساسية تُعدّ جوهرية لاستدامة العلاقة التعاقدية مع المجتمع. يتمثل المخرج الأول في توفير الحماية، بما يشمل ضمان الأمن القومي، وصيانة السلامة الجسدية للأفراد، وحماية الممتلكات، وبسط سيادة القانون. أما المخرج الثاني فيتعلق بقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وبناء المؤسسات، وتهيئة الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الأفراد من تحسين مستويات معيشتهم وتحقيق قدر معقول من الاستقرار والرفاه. في حين يتمثل المخرج الثالث في إتاحة المشاركة في الحياة العامة، سواء من خلال الانخراط في العمليات السياسية، أو التمتع بالحقوق والحريات العامة، أو الإسهام في صنع القرار ومراقبة أداء السلطة⁽²⁾.

وتُعدّ هذه المخرجات، بحسب عدد من الباحثين، مؤشرات أساسية لقياس مدى شرعية العقد الاجتماعي ودرجة ترسخه في الوعي الجمعي. فكلما نجحت الدولة في تحقيق هذه الوظائف الثلاث بصورة متوازنة، زادت مستويات الثقة المتبادلة بينها وبين المجتمع، وتعزز إدراك الفئات الاجتماعية لشرعية النظام السياسي. وعلى العكس من ذلك، فإن الإخفاق المستمر في توفير الأمن، أو الخدمات، أو فرص المشاركة، يؤدي إلى تآكل العقد الاجتماعي، ويفتح المجال أمام الاحتجاج، أو العزوف السياسي، أو البحث عن بدائل غير رسمية للعلاقة مع الدولة⁽³⁾.

ويُضاف إلى ذلك أن الأدبيات الحديثة حول العقد الاجتماعي باتت تولي اهتمامًا متزايدًا بمفاهيم الكرامة الإنسانية والحياة الكريمة، بوصفها عناصر جوهرية في أي علاقة تعاقدية مستدامة بين الدولة والمجتمع. فلم يعد العقد الاجتماعي يُقاس فقط بمدى توفير الأمن أو الخدمات، بل بقدرة الدولة على صون كرامة الأفراد، وضمان شعورهم بالإنصاف والاعتراف، وإتاحة شروط العيش الكريم بوصفها حقًا أصيلاً لمواطنيها. وعليه، فإن تحليل العقد الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 لا يكتمل دون التوقف عند مدى إدماج هذه القيم في السياسات العامة، وفي تصور الدولة لدورها ووظائفها تجاه المجتمع.(4)

انطلاقًا من الإسهامات النظرية والدراسات التطبيقية التي تناولت العقد الاجتماعي في سياقات الدول الحديثة ومجتمعات ما بعد الصراع، يوظف مفهوم العقد الاجتماعي كمدخل تحليلي لفهم طبيعة التحولات التي شهدتها العراق عقب عام 2003. ويهدف هذا التوظيف إلى تفكيك أنماط التفاعل القائمة بين الدولة والمجتمع، ورصد كيفية تشكل مطالب المواطنين في ظل عملية إعادة بناء الدولة، فضلًا عن تقييم الاستجابات المؤسسية والسياسية لهذه المطالب ضمن واقع سياسي يتسم بالتعقيد وتعدد الفاعلين ومراكز النفوذ.

ويركز التحليل، على نحو أساسي، على إدراك المواطنين العراقيين لطبيعة العقد الاجتماعي القائم، وعلى موقعهم داخله، سواء بوصفهم متلقين لسياسات الدولة أو شركاء مفترضين في صياغة قواعد العلاقة معها. وفي هذا الإطار، يُسلط الضوء على حزمة من المطالب الجوهرية التي شكّلت، خلال العقدتين الماضيتين، محور العلاقة بين المجتمع والدولة، وتمثلت بصورة أساسية في خمسة جوانب وهي؛ قضايا الفساد، ومستوى الخدمات العامة، والأمن، والأوضاع الاقتصادية، وأنماط الحوكمة وإدارة السلطة. ولا تُطرح هذه المطالب بوصفها قضايا منفصلة، بل باعتبارها مؤشرات مركبة تعكس مدى فاعلية العقد الاجتماعي أو هشاشته في السياق العراقي.

وتُظهر الدراسة أن المطالب الخمسة المشار إليها مترابطة على نحو وثيق، ولا يمكن فهم أيٍّ منها بمعزل عن الآخر، إذ إن تفشي الفساد، على سبيل المثال، ينعكس مباشرة على نوعية الخدمات المقدمة، ويفوّض ثقة المواطنين بالمؤسسات، ويضعف الأداء الاقتصادي، ويؤثر في قدرة الدولة على فرض الأمن وإدارة الحكم بصورة رشيدة. ومن خلال تحليل هذا الترابط، يتاح تقديم رؤى أعمق حول ديناميكيات العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق، ويساعد على فهم الكيفية التي يتصور بها المواطنون طبيعة هذه العلاقة، وحدودها، وشروط استدامتها، فضلًا عن تقييم مدى استجابة الدولة لمطالبهم، وما إذا كانت هذه الاستجابة تسهم في إعادة بناء عقد اجتماعي أكثر تماسكًا وشمولًا.

المطلب الثاني

الجذور التاريخية والتحولات البنوية للعقد الاجتماعي في العراق

جاء التدخل العسكري في العراق عام 2003 في سياق هيمنة مقاربات "السلام الليبرالي"، التي انطلقت من افتراضات معيارية ترى في بناء الدولة ونشر الديمقراطية مسارًا جاهزًا لإعادة الاستقرار. واعتمدت هذه المقاربات على سياسات مفروضة من الأعلى إلى الأسفل، ركزت على إعادة هندسة المؤسسات السياسية، مع إغفال واسع لخصوصيات المجتمع المحلي واحتياجاته الفعلية. وانبنى هذا التوجه على قناعة مفادها أن إسقاط النظام القائم وفتح المجال الديمقراطي كفيلاً بإحداث تحول إيجابي سريع وشامل. غير أن نتائج هذه السياسات أفضت إلى تكريس دور النخب السياسية، في مقابل تهميش قطاعات اجتماعية واسعة، الأمر الذي أسهم في نشوء دولة تعاني من أزمة شرعية في نظر مواطنيها، لكون عملية بناء الدولة لم تستند إلى مشاركة مجتمعية حقيقية أو مسار تراكمي من القاعدة الاجتماعية إلى قمة السلطة.(5)

على الرغم من أن التدخل العسكري في العراق عام 2003 وما أعقبه من مشاريع لإعادة بناء الدولة أسهما بصورة مباشرة في صياغة ملامح العقد الاجتماعي القائم، فإن فهم هذا العقد يظل قاصرًا ما لم يُدرج ضمن سياق تاريخي أوسع يرتبط بمسار تشكل الدولة العراقية منذ نشأتها الحديثة. فالعقد الاجتماعي في العراق، لا يُعد نتاجًا حصريًا لمرحلة ما بعد 2003، بل هو امتداد لتراكمات تاريخية تعود إلى مشروع بناء الدولة في الحقبة الاستعمارية، وهو المشروع الذي ترك بصماته العميقة على أنماط الحكم، وتشكل الهويات الوطنية، ومفهوم المواطنة، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما ترافقت عملية تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة مع محاولات لفرض نماذج مؤسسية مستوردة، جرى التفاوض حولها في ظل بنى اجتماعية قائمة مسبقًا، تتسم بالتعدد العرقي والطائفي والقبلي. وفي الحالة العراقية، لم يكن بناء الدولة عملية اندماج عضوي بين السلطة والمجتمع، بل مسارًا فوقيًا تشكل في كثير من مراحله بمعزل عن القاعدة الاجتماعية. وقد أدى هذا التداخل غير المتكافئ بين الدولة

الناشئة والهيكل الاجتماعية التقليدية إلى إنتاج أنماط من العقود الاجتماعية الهجينة، التي استندت إلى العلاقات الفئوية والمحسوبية، وروابط القرابة والانتماء الأولي، بوصفها آليات لتنظيم الولاء السياسي وإدارة الموارد.(6)

ونتيجة لهذه الديناميكيات، تبلورت في العراق، صيغة خاصة للعقد الاجتماعي ركزت على الدور التوزيعي للدولة، ولاسيما من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية والتوظيف في القطاع العام. وقد شكّلت هذه السياسات أحد الأعمدة الأساسية لشرعية الدولة، حيث جرى تعويض محدودية المشاركة السياسية وضعف التمثيل الديمقراطي بتوسيع الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك، ترسخ نموذج غير مكتوب من التعاقد السياسي قوامه توفير الدولة للوظائف والدعم والخدمات مقابل الحصول على الطاعة والولاء، دون أن يقتصر ذلك بتكريس حقوق سياسية فاعلة أو آليات مساءلة حقيقية. وقد أسهم هذا النمط من الترتيبات التعاقدية في تمكين النخب الحاكمة من الحفاظ على مواقعها في السلطة عبر الالتفاف على المؤسسات الرسمية، والاعتماد على شبكات غير رسمية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي لبناء التحالفات، واحتواء المعارضة، وضمان استمرار الدعم. وبهذا المعنى، لم يكن العقد الاجتماعي في العراق إطارًا جامعيًا يقوم على المواطنة المتساوية، بقدر ما كان أداة لإدارة التوازنات الاجتماعية والسياسية، وهو ما أسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدامة أنماط الحكم السلطوي، وإضعاف فرص التحول الديمقراطي المستدام.(7)

ويمكن إرجاع جانب مهم من هشاشة العقد الاجتماعي العراقي إلى هذه الجذور التاريخية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، تطورت مؤسسات الدولة على نحو منفصل نسبيًا عن المجتمع، ما أفضى إلى فجوة بنيوية عميقة بين الطرفين. وقد انعكس ذلك في ترسخ تصور الدولة بوصفها كيانًا مفارقًا للمجتمع، أو غنيمة سياسية تتنافس الجماعات المختلفة للسيطرة عليها من أجل الوصول إلى الموارد والنفوذ. وفي هذا السياق، تحولت الانقسامات العرقية والطائفية إلى أدوات مركزية في الصراع السياسي، حيث استُخدمت الدولة كوسيلة لإعادة توزيع الموارد على أساس الهويات الفرعية، لا على أساس المواطنة الجامعة.(8)

كما أن طبيعة السلطة في العراق اتسمت بالتجزؤ، إذ لم تحتكر الدولة بشكل كامل أدوات الضبط والسيطرة، بل تقاسمتها، في مراحل متعددة، مع العشائر والقبائل وبنى اجتماعية شبه مستقلة. وقد أسهم هذا الواقع في ترسيخ منطق التعدد في مراكز القوة، وفي تعميق الانقسامات الداخلية، ما انعكس سلبًا على بناء هوية وطنية جامعة، وعلى ترسيخ شعور عام بالانتماء إلى دولة واحدة تمثل جميع مواطنيها على قدم المساواة.(9) إذن تتجلى نتائج المسارات الحكم بوضوح في الإخفاقات المتكررة للدولة العراقية في العمل بالمقومات الأساسية للعقد الاجتماعي، سواء على مستوى الأمن، أو الاستقرار السياسي، أو توفير الخدمات الأساسية، وهذا ما عمّق أزمة الثقة بين المجتمع والدولة، وأضعف الأسس التي يمكن أن يقوم عليها عقد اجتماعي مستقر وشامل في عراق ما بعد عام 2003.

المطلب الثالث

العقد الاجتماعي في العراق بين إرث الدولة الريعية والمنظومة السياسية لما بعد 2003

قبل عام 2003، كان العقد الاجتماعي في العراق يتبلور ضمن إطار دولة ريعية ذات طابع إقصائي، ارتكزت في بنيتها السياسية والاقتصادية على نموذج حكم سلطوي شديد المركزية. فقد اعتمد نظام البعث على توظيف الموارد الريعية، ولا سيما عائدات النفط، بوصفها أداة أساسية لإعادة إنتاج الولاء السياسي، حيث جرى ربط الحصول على المنافع الاجتماعية والخدمات الاقتصادية بالامتثال للنظام القائم والانخراط في منظومته الأيديولوجية والسياسية. وفي هذا السياق، لم تكن الرعاية الاجتماعية حقًا قائمًا على مبدأ المواطنة، بل أداة للضبط السياسي، تُمنح وتُسحب وفقًا لمعايير الولاء والانضباط.(10)

وإلى جانب البعد الريعي، تستند الانظمة الريعية إلى إعادة توظيف البنى القبلية والعشائرية في بناء الهوية السياسية وصياغة مفهوم المواطنة العراقية. فقد جرى في العراق قبل ٢٠٠٣ استدعاء الانتماءات التقليدية، لا بوصفها فضاءات اجتماعية مستقلة، بل كآليات دعم للنظام، تُستخدم لتعزيز السيطرة السياسية، واحتواء التوترات الاجتماعية، وإعادة إنتاج السلطة خارج القنوات المؤسسية الرسمية. ونتيجة لذلك، تشكّل عقد اجتماعي غير متوازن، يقوم على مقايضة ضمنية بين الدولة والمجتمع: توفير الأمن النسبي والخدمات مقابل الطاعة السياسية، مع غياب شبه كامل للمشاركة السياسية الحرة أو المساواة.(11)

جاء الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة عام 2003 ليشكل نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا العقد الاجتماعي. فبسقوط النظام السابق، انتقل العراق من نموذج الدولة الريعية المتناسكة سلطويًا إلى وضع دولة تواجه تحديات إعادة بناء مؤسساتها في سياق اجتماعي وسياسي ممكن وصفه بالهشاشة والانقسام. ولم يكن هذا التحول مجرد انتقال في شكل الحكم، بل قطيعة عميقة مع منظومة الدولة السابقة، رافقها فراغ مؤسسي وأمني واسع، أعاد فتح أسئلة أساسية تتعلق بطبيعة السلطة، وهوية الدولة، وحدود العلاقة بينها وبين المجتمع.

وقد جرى هذا التحول في إطار هيمنة مقاربات "السلام الليبرالي"، التي افترضت أن إسقاط النظام الاستبدادي وإدخال آليات ديمقراطية كفيلا بإنتاج الاستقرار السياسي والتحول الإيجابي. وضمن هذه المقاربة، تركزت جهود إعادة البناء على النخب السياسية الجديدة، وعلى تصميم ترتيبات مؤسسية من الأعلى إلى الأسفل، مع حالة من الإهمال للسكان وللمطالبهم الاجتماعية والاقتصادية الملحة. وأسهم هذا الدعم الخارجي، المقترن بضعف الرقابة والمساءلة، في تمكين النخب من ترسيخ مواقعها في السلطة، ليس من خلال عقد اجتماعي جديد قائم على التوافق المجتمعي، بل عبر شبكات النفوذ وتبادل المصالح. (12)

وفي هذا الإطار، شهد نموذج الدولة المركزية تحولًا تدريجيًا نحو نظام تعددي واسع. وقد أعاد هذا المسار ترتيب الحقل السياسي وفق اعتبارات اجتماعية فرعية، بما أسهم في إظهار التنوعات الكامنة داخل المجتمع العراقي، وجعلها عناصر معترفًا بها في تشكيل الحكومة وإدارة شؤون الدولة. كما غدت عملية الحكم قائمة على تفاهات نُخبوية مركبة، تستند إلى تحقيق توازن بين القوى السياسية الممثلة للمكونات المتعددة، بما يهدف إلى مراعاة المصالح العامة للمجتمع ضمن سياق معقد تتداخل فيه الاعتبارات النخبوية والفئوية. ونتيجة لذلك، تُشكّل نمط من التعاقد الاجتماعي القائم على صيغ توافقية مرحلية بين النخب، الأمر الذي انعكس في تحديات مؤسسية وخدمية، وتباين في مستويات الثقة بين الدولة والمجتمع. وأضحى المواطن، في أحيان عديدة، أقل حضورًا في معادلة التعاقد العملي، من حيث المشاركة في صنع القرار والاستفادة المباشرة من مخرجات الدولة، مع تحمله تبعات التفاعلات السياسية والانقسامات المؤسسية ضمن أطر دستورية وقانونية نازمة للعلاقات. (13)

ومن الجدير بالذكر أن محاولات التسوية السياسية التي أعقبت غزو عام 2003، والتي استهدفت دمج المكونات المجتمعية المختلفة في إطار سياسي واحد، لم تنجح في بلورة عقد اجتماعي شامل ومستقر. فقد ساد اندفاع واضح نحو تفكيك مؤسسات الدولة القائمة وإعادة بنائها بسرعة، دون تقدير كافٍ للآثار الاجتماعية والسياسية طويلة الأمد لهذه العملية. كما افترقت هذه المحاولات إلى رؤية متكاملة لطبيعة السلام المنشود، وإلى إدراك عميق بأن الاستقرار لا يتحقق فقط عبر الترتيبات الدستورية أو تقاسم السلطة، بل من خلال الحوار الهادف الذي ينشد السلام والاستقرار والاستجابة الفعلية للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية كما يحددها السياق المحلي. (14)

وعليه، فإن حالة عدم الاستقرار لمشروع ما بعد 2003 في العراق لا يكمن فقط في ضعف المؤسسات أو سوء الإدارة، بل إلى تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، فقد جرى التعامل مع السلام بوصفه مسألة تقنية أو سياسية، في حين أن بناء سلام مستدام يقتضي، في جوهره، الانطلاق من حاجات الناس الفعلية، وإدماجهم بوصفهم فاعلين أساسيين في صياغة مستقبل الدولة، لا مجرد متلقين لقرارات تُتخذ بمعزل عنهم.

المطلب الرابع

إعادة بناء العقد الاجتماعي بعد عام 2005

أسهمت «حكومة الوحدة الوطنية»، التي تشكلت في أعقاب انتخابات عام 2005، في تكريس الانقسامات الطائفية داخل بنية السلطة التنفيذية بدلًا من معالجتها. فبدل أن تمثل هذه الحكومة إطارًا جامعًا لإدارة التعدد المجتمعي وتجاوز إرث الصراع، تحولت عمليًا إلى آلية مؤسسية لإعادة إنتاج الانقسام، حيث جرى تثبيت منطق التمثيل الطائفي في تشكيل الحكومة وصنع القرار. وقد أدى ذلك إلى استمرار استحضر المظالم التاريخية بوصفها أدوات للتفاوض السياسي، لا مدخلًا لتحقيق مصالح وطنية حقيقية أو إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع. وفي ظل هذا الواقع، ظلت مستويات الثقة بمؤسسات الدولة وبالعملية السياسية متدنية إلى حد كبير. فقد ارتبطت هذه المؤسسات، في الوعي العام، بصور الفساد البنيوي، وضعف الكفاءة، والانغلاق على دوائر ضيقة من النخب، فضلًا عن افتقارها إلى آليات فعالة للحوار المجتمعي والمشاركة السياسية الواسعة. وأدى ذلك إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وإلى تآكل الإيمان بقدرة النظام السياسي على تمثيل المصالح العامة أو الاستجابة لتطلعات المواطنين. (15)

وبصورة عامة، واجه العراق صعوبات جوهرية في إعادة بلورة عقد اجتماعي جامع يأخذ في الاعتبار تنوع المجتمع وتعدداته، ويوازن بين متطلبات الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية. وقد انعكس هذا الإخفاق في العجز عن صياغة مفهوم جامع للمواطنة العراقية، قائم على الانتماء إلى الدولة بوصفها إطارًا مشتركًا، يتجاوز الهويات الفرعية والمصالح الفئوية الضيقة. وبدل أن تتعزز الهوية الوطنية الجامعة، ظل الانتماء السياسي والاجتماعي محكومًا بمنطق الطائفة، أو الجماعة، أو العائلة، ما أضعف إمكانية بناء عقد اجتماعي مستقر وراسخ.⁽¹⁶⁾

وبهذا المعنى، يمكن القول إن التحدي الذي واجهه العراق في هذه المرحلة لم يكن غياب الأطر الدستورية أو الإجراءات الديمقراطية، بل التحول التدريجي للديمقراطية إلى ممارسة شكلية منفصلة عن جوهرها التشاركي. وقد أسهم هذا المسار في تعميق أزمة العقد الاجتماعي، إذ لم يعد المواطن يرى في النظام السياسي أداة لتحقيق المصلحة العامة أو ضمان الحقوق، بل ساحة صراع بين نخب متنافسة على النفوذ، الأمر الذي عزز مشاعر الإقصاء، وفتح المجال أمام مواقف متكررة من الاعتراضات وعدم الاستقرار السياسي.

في أعقاب التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها العراق، ولاسيما بعد الاندحار الإقليمي لتنظيم ((داعش الإرهابي))، برز تصاعد ملحوظ في الخطاب النقدي تجاه بنية النظام السياسي وطبيعة علاقته بالمجتمع. ويعكس هذا التصاعد إدراكًا متناميًا لوجود خلل بنيوي في تنظيم الروابط التعاقدية بين الدولة والمواطنين، وفي تحديد ما يترتب على كل طرف من حقوق والتزامات. فقد أخفقت التجربة السياسية التي تلت عام 2003 في بلورة عقد اجتماعي متوازن يحقق العدالة ويستجيب لتطلعات المجتمع ضمن الإطار المؤسسي للنظام الجديد.⁽¹⁷⁾

فقد كشفت السرعة النسبية التي تمكن بها تنظيم داعش من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، عن عمق الأزمة البنيوية التي كانت تعاني منها الدولة العراقية بعد عام 2003. فقد أبرزت هذه التطورات حجم التآكل الذي أصاب مؤسسات الدولة، ولاسيما المؤسسات الأمنية والعسكرية، نتيجة تفشي حالة الفساد الإداري، فضلًا عن الضعف في المهنية، وغياب معايير الكفاءة والانضباط. وبذلك، تحولت الأزمة الأمنية إلى مؤشر صارخ على فشل أحد الركائز الأساسية للعقد الاجتماعي، والمتمثلة في قدرة الدولة على توفير الحماية لمواطنيها وضمان سلامتهم.⁽¹⁸⁾ ومع انهيار الأمني في تلك المناطق، شهد العراق استجابة مجتمعية استثنائية تمثلت في التحاق أعداد كبيرة من العراقيين بجهود الدفاع عن البلاد، استجابة لفتوى المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الأشرف، بهدف مواجهة التنظيمات الإرهابية واستعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وذلك تحت مظلة قوات الحشد الشعبي التي لعبت هذه دورًا حاسمًا في تغيير موازين القوى على الأرض، وأسهمت بصورة مباشرة في دحر تنظيم داعش واستعادة السيطرة على المناطق التي كان قد استولى عليها، ورغم بروز هذه القوى وأهميتها في المواجهة الأمنية وتغيير المعادلة، برز في الوقت ذاته قصور الدولة الواضح في أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على الأمن فقد كشف الاعتماد على فاعلين غير حكوميين في توفير الأمن عن مأزق حقيقي في جانب الحماية ضمن العقد الاجتماعي العراقي، وعن محدودية قدرة الدولة، في تلك المرحلة، على إدارة قطاع الأمن بصورة مستقلة وفعالة. ومع ذلك، فإن وجود قوات الحشد الشعبي لم يشكل، في جوهره، تحديًا لسيادة الدولة العراقية، ولاسيما بعد إقرار قانون الحشد الشعبي الذي نظم وضع هذه القوات واعتبرها مؤسسة أمنية رسمية خاضعة لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، بما أعاد دمجها ضمن الإطار القانوني للدولة.⁽¹⁹⁾

ومنذ تحقيق العراق الانتصار على تنظيم ((داعش الإرهابي))، تمكنت الدولة العراقية من استعادة سيطرتها على كامل أراضيها بصورة تدريجية. إلا أن انتهاء التهديد العسكري المباشر لم يمهّد الأزمات البنيوية التي تعيق إعادة بناء عقد اجتماعي متماسك. فما يزال العراق يواجه تحديات مزمنة، في مقدمتها تفشي الفساد، وهشاشة البنية الاقتصادية، وضعف الخدمات العامة، فضلًا عن الأزمات البيئية المتفاقمة. وتعمل هذه المشكلات، مجتمعة، على تقويض الأسس التي يقوم عليها العقد الاجتماعي، وتعرقل الجهود الرامية إلى بناء إطار حديث ومستقر ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد أسهم استمرار هذه الاختلالات، في توليد حالة واسعة من الإحباط الشعبي بين المواطنين، الذين باتوا ينظرون إلى العقد الاجتماعي من زاوية تلبية احتياجاتهم اليومية قبل أي اعتبارات سياسية أو أيديولوجية. فالمطالب الشعبية تركزت، على نحو متزايد، على ضرورة الانتقال من سياسات ارتجالية وغير مدروسة إلى نهج يقوم على معالجة القضايا الجوهرية، مثل توفير فرص عمل حقيقية، وتحسين مستوى الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الدولة.⁽²⁰⁾

وفي هذا السياق، يطالب المواطنون العراقيون الدولة بالوفاء بالتزاماتها الأساسية في توفير الأمن، وفرص العمل، والخدمات الضرورية التي تضمن لهم حياة كريمة. غير أن الواقع العملي يكشف عن فجوة واضحة بين هذه التطلعات وأداء الدولة، حيث استمر العمل بمعايير الانتماءات

الفئوي التي لعبت دورًا حاسمًا في شغل المناصب الإدارية، على حساب الكفاءات القادرة على صياغة حلول فعالة للآزمات المتراكمة. ويعكس هذا التناقض اختلافاً جوهرياً في تصور كل من الدولة والمجتمع لطبيعة العقد الاجتماعي وحدوده.

وقد أدت هذه الاختلالات إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية في الشارع العراقي، الأمر الذي خلف آثاراً عميقة على بنية المجتمع، تمثلت في تراجع مؤشرات التنمية، وارتفاع معدلات الفقر،⁽²¹⁾ ونتيجة لذلك تزايدت نسب الوفيات، وموجات النزوح الداخلي التي طالت العديد من المجتمعات المحلية. وفي ظل هذه الظروف، أعربت قطاعات واسعة من الشعب العراقي عن رفضها الصريح لانتشار الفساد، وتفشي البطالة، وتدهور الخدمات الأساسية، إلى جانب مطالبات متزايدة بإصلاح جذري للنظام السياسي، الذي يرى كثير من المختصين أنه أخفق في حماية حقوق المواطنين وضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم.⁽²²⁾

واستمرت الدعوات إلى إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد، معبرة عن حاجة المجتمع العراقي إلى الشعور بأن النظام السياسي قادر على الاستجابة العادلة لاحتياجاته دون الاضطرار إلى اللجوء المستمر للاحتجاج بوصفه وسيلة وحيدة لإيصال الصوت. فحالات الاعتراض والانتقاد التي تعبر عنها الجماهير تعكس، في جوهرها، الصورة التي ترى بها الأغلبية علاقتها بالدولة ومعنى المواطنة في السياق العراقي الراهن. ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة إلى معالجة الاختلالات القائمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال إصلاحات جادة وعميقة تتبناها الحكومة، بما يعيد بناء الثقة، ويؤسس لعقد اجتماعي أكثر شمولاً وعدالة واستدامة.⁽²³⁾

المبحث الثاني

عراقيون وإشكالية العقد الاجتماعي بعد عام 2003

يتصل موضوع العراقيين وإشكالية العقد الاجتماعي بعد عام 2003 بجوهر التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها العراق في أعقاب التغيير الذي أعاد تشكيل بنية الدولة وآليات الحكم والعلاقة بين المجتمع والسلطة. فقد دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات بناء نظام سياسي يستند إلى الدستور والتعددية السياسية والمشاركة العامة، في ظل تنوع اجتماعي وثقافي واسع وتحديات اقتصادية وأمنية متراكمة. وفي هذا السياق، برزت تساؤلات متعددة تتعلق بمدى قدرة الإطار المؤسسي الجديد على ترسيخ أسس عقد اجتماعي يحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار السياسي وضمان الحقوق والحريات وتكافؤ الفرص في توزيع الموارد والخدمات. كما انعكست التحولات المتسارعة على تصورات المواطنين لدور الدولة ووظائفها، ومستويات الثقة بالمؤسسات العامة، وأنماط المشاركة السياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإن تناول هذه الإشكالية يهدف إلى تقديم فهم تحليلي لطبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، واستكشاف العوامل المؤثرة في مسارات بناء التوافق المجتمعي وتعزيز المواطنة، بما يسهم في دعم الاستقرار والتنمية ضمن الإطار الدستوري والقانوني الناظم للحياة العامة.

المطلب الأول

جوهر الإشكالية البنوية للعقد الاجتماعي في العراق

تواجه بنية العقد الاجتماعي في العراق جملة من الإشكاليات المركبة، التي تعود في جوهرها إلى هشاشة مفهوم المواطنة وضعفه في الوعي الجمعي، فضلاً عن إخفاق الدولة في الاضطلاع بوظائفها الأساسية المتمثلة في ضمان المشاركة السياسية الفاعلة، وتوفير الحماية الشاملة، وتقديم الرعاية الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بتعزيز الثقة المتبادلة بينها وبين المجتمع. وقد أسهم هذا الإخفاق المتراكم في تعطيل إمكانية بلورة إطار ناظم قادر على إنتاج رؤية مشتركة تجمع بين تطلعات المواطنين وأداء المؤسسات السياسية، بما يضمن استقرار العلاقة بين الطرفين ضمن عقد اجتماعي واضح المعالم.⁽²⁴⁾

وفي ظل هذا الفراغ التعاقدية، اتجهت شرائح واسعة من المجتمع العراقي إلى البحث عن بدائل غير مؤسسية للتعبير عن مطالبها واحتجاجاتها، حيث بات اللجوء إلى الشارع يُنظر إليه بوصفه الأداة الأكثر فاعلية لإيصال رسائل الرفض وعدم الرضا تجاه السياسات الحكومية وأداء النخب الحاكمة. وفي المقابل، تزايدت القناعة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين بعدم جدوى المشاركة السياسية عبر القنوات الديمقراطية التقليدية، ولاسيما الانتخابات، في ظل الصيغة الراهنة للعقد الاجتماعي، إذ يُنظر إلى العملية الانتخابية على أنها لا تُفضي في الغالب إلى تمكين الفائزين الحقيقيين من تولي المناصب التنفيذية والإدارية العليا، بل يجري تجاوز نتائجها أو إفراغها من مضمونها من خلال آليات اختيار سياسية تفضّل شخصيات من خارج الإرادة الشعبية أو الأقل تمثيلاً لها.⁽²⁵⁾

وقد أدى هذا الواقع إلى تآكل الثقة العامة بالمسار الديمقراطي، وإلى إحساس متنامٍ بانسداد أفق التغيير السياسي عبر الوسائل الدستورية السلمية. ولفهم طبيعة هذا الاختلال في العقد الاجتماعي العراقي بصورة أكثر دقة، وما يتطلبه الأمر لإعادة بناء شعور جامع بالمواطنة والانتماء الوطني، يصبح من الضروري تحليل المطالب الجوهرية التي يرفعها المجتمع العراقي، وربطها بالمكونات الأساسية للعقد الاجتماعي، والمتمثلة في: الحماية، والتوفير، والمشاركة. وتتمحور هذه المطالب بصورة أساسية حول انتشار الفساد على نطاق واسع، وتدهور مستوى الخدمات العامة، وضعف الأداء الاقتصادي، وتراجع الوضع الأمني، إضافة إلى اختلال منظومات الحوكمة والإدارة العامة.

ويُعد الفساد، في هذا السياق، القضية المحورية الأكثر تأثيراً في تفكك العلاقة بين الدولة والمجتمع، لما له من دور مباشر في تقويض ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية والإدارية، وبالنتيجة إضعاف شرعية النظام السياسي. ويشير ذلك بوضوح إلى أن مكافحة الفساد ينبغي أن تشكل المدخل الأساسي لأي محاولة جادة لإعادة التفاوض حول العقد الاجتماعي، بوصفها شرطاً لازماً لإعادة بناء الثقة، وتعزيز الإحساس بالمواطنة، وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، فضلاً عن ضمان مشاركة سياسية ذات معنى. (26)

وتأتي في مرتبة لاحقة من حيث الأهمية قضايا تحسين الخدمات العامة، ومعالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة هيكلة نظام الحكم، فضلاً عن إصلاح أوضاع التوظيف والقطاع العام. غير أن هذه الملفات، على اختلافها، تبقى مترابطة على نحو وثيق، إذ إن نجاح معالجتها يظل مشروطاً بإحداث تقدم ملموس في ملف مكافحة الفساد، باعتباره العامل المحفز والأساس الذي يمكن أن يفتح المجال أمام إصلاحات أوسع وأكثر استدامة في بقية القطاعات.

وعليه، فإن إعادة بناء العقد الاجتماعي في العراق لا يمكن أن تتحقق من خلال معالجات جزئية أو ظرفية، بل تتطلب مقاربة شاملة تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الفعلية، بما يضمن تحويل المواطنة من مفهوم نظري إلى ممارسة سياسية واجتماعية ملموسة.

المطلب الثاني

اثر تفشي ظاهرة الفساد في سياق الدولة العراقية

إن حالة انتشار الفساد لا تقتصر على كونها انحرافاً سلوكياً فردياً، بل تمثل ظاهرة هيكلية تعكس اختلالات عميقة في منظومة الحوكمة، وتشير إلى أنماط غير عادلة في تخصيص الموارد العامة، والمناصب، والفرص الاقتصادية، فضلاً عن ممارسة أنشطة غير مشروعة من قبل بعض النخب بهدف تحقيق مكاسب خاصة على حساب الصالح العام. (27)

وفي هذا الإطار، يرتبط الفساد في العراق بالطبيعة الإدارية للدولة حيث أسهم ضعف الضوابط المؤسسية، وغياب المساءلة الفعالة، في تكريس شبكات النفوذ والمحسوبية السياسية. وتُعد المحسوبية أحد المكونات التاريخية الراسخة في بنية الدولة العراقية، إلا أن حدتها اتسعت في الآونة الأخيرة، لاسيما في سياق برامج إعادة الإعمار وإعادة بناء مؤسسات الدولة، التي أُديرت في كثير من الأحيان ضمن بيئة تفتقر إلى الشفافية والرقابة الصارمة. (28)

ويُفضي هذا النمط من الحوكمة الضعيفة إلى تقويض الأسس الجوهرية للعملية السياسية، إذ إن غياب الشفافية في عمليات صنع القرار، وضعف الحوكمة المؤسسية، لا يقتصران على إضعاف أداء مؤسسات الدولة فحسب، بل يعرّضان العملية الديمقراطية برمتها لمخاطر التفرغ من مضمونها. فحين تُدار السياسات العامة بعيداً عن المعايير الواضحة للمساءلة والمشاركة، تتآكل ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية، ويتعزز الإدراك الجمعي بأن النظام السياسي غير قادر، أو غير راغب، في إحداث إصلاحات بنوية حقيقية. (29)

وتؤكد الأدبيات الدولية في مجال الحوكمة الرشيدة أن انتشار الفساد يؤدي إلى نتائج سلبية متعددة، من أبرزها إضعاف فعالية السياسات العامة، وتشويه أولويات الإنفاق الحكومي، وتعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن تقليص فرص التنمية المستدامة. (30)

وفي الحالة العراقية، أسهم هذا الواقع في نشوء شعور عام بعدم جدوى الانخراط السياسي بوصفه أداة للتغيير، سواء من خلال الأحزاب أو الانتخابات أو العمل البرلماني، وهو ما دفع قطاعات واسعة من المجتمع إلى العزوف عن المشاركة السياسية أو البحث عن قنوات بديلة خارج الأطر المؤسسية. (31)

ويعكس هذا الوضع غياب أحد الأعمدة الأساسية للعقد الاجتماعي، والمتمثل في المشاركة السياسية الفاعلة، التي تُعد شرطاً جوهرياً لشرعية النظام السياسي واستقراره. فالعقد الاجتماعي لا يقوم فقط على توفير الأمن والخدمات، بل يفترض وجود قنوات حقيقية تمكن المواطنين من التأثير في عملية صنع القرار، ومساءلة النخب الحاكمة، والمساهمة في رسم السياسات العامة. وعليه، فإن استمرار ضعف الحوكمة ونفسي الفساد في العراق لا يهددان فقط كفاءة الدولة، بل يقوضان الأساس التعاقدية الذي يفترض أن يربط بين الدولة والمجتمع. يمكن القول إن أي مشروع جاد لإعادة بناء العقد الاجتماعي في العراق يظل مرهوناً بإصلاح منظومة الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل آليات المساءلة، ومكافحة الفساد بوصفه مدخلاً لا غنى عنه لاستعادة ثقة المواطنين، وإعادة إحياء المشاركة السياسية كرافعة أساسية للإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي.

المطلب الثالث

تقديم الخدمات في إطار العقد الاجتماعي العراقي

يُعد تقديم السلع والخدمات العامة أحد المرتكزات الجوهرية للعقد الاجتماعي في الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة على حد سواء. ففي التصورات التعاقدية الكلاسيكية، تستمد الدولة مشروعيتها من قدرتها على ضمان الحقوق الأساسية للأفراد، وفي مقدمتها الحق في الحياة الكريمة، وهو حق لا يمكن تصوره بمعزل عن توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة. أما المقاربات الحديثة للعقد الاجتماعي، وخصوصاً تلك المعتمدة في دراسات الدول الهشة وما بعد النزاعات، فتؤكد أن الخدمات العامة تمثل ترجمة عملية للعقد الاجتماعي، إذ تشكل الرابط الملموس بين الدولة والمواطن. (32) وفي هذا السياق، تُعد خدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية، من أهم أدوات الدولة في بناء الشرعية السياسية وتعزيز الثقة المجتمعية. فكلما نجحت الدولة في تقديم هذه الخدمات بعدالة وكفاءة، تعزز إدراك المواطنين لوجود عقد اجتماعي فاعل، وكلما أخفقت في ذلك، تعرض هذا العقد للتآكل أو الانهيار التدريجي. ويذهب الواقع إلى أن قصور الدولة في تقديم الخدمات لا يُعد مجرد فشل إداري، بل يُنظر إليه بوصفه إخلالاً بالتزامات تعاقدية أساسية.

عند توظيف مفهوم العقد الاجتماعي بوصفه أداة تحليلية لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، يعتبر توفير السلع والخدمات العامة أحد الأعمدة الثلاثة الجوهرية التي يقوم عليها هذا العقد، إلى جانب الحماية والمشاركة السياسية. إذ يُعد التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية شرطاً لازماً لاكتساب الشرعية السياسية وتعزيز شعور المواطنين بالانتماء والثقة بالمؤسسات العامة. وتشمل هذه الخدمات، على نحو أساسي، قطاعات المياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية، بوصفها متطلبات لا غنى عنها لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة. (33) شهد قطاع تقديم الخدمات في العراق تدهوراً ملحوظاً بعد عام 2003، نتيجة تداخل عدة عوامل بنيوية، من أبرزها الزيادة السكانية المتسارعة، وسوء التخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن الظروف الأمنية الاستثنائية التي رافقت مرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في نشوء فجوات واسعة في مستوى ونوعية الخدمات المقدمة، سواء بين المحافظات، أو بين المناطق الحضرية والريفية، أو تبعاً لاختلاف درجات الاستقرار الأمني. (34)

ورغم الدور المتنامي الذي اضطلع به المجتمع المدني في سد بعض الثغرات الخدمية، ولاسيما في مجالات الإغاثة والدعم المحلي، فإن هذا الدور، على أهميته، قد أسهم بشكل غير مباشر في تقليص الثقة بمؤسسات الدولة بوصفها الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة، إذ بات المواطنون ينظرون إلى المبادرات غير الحكومية كبديل اضطراري عن غياب الدولة، وليس كمكمل لأدائها. (35) ويعكس الرأي العام في العراق توافقاً واسعاً على أن تقديم الخدمات لا يُعد تفضلاً من الدولة، بل يمثل التزاماً أصيلاً نابغاً من جوهر العقد الاجتماعي، وهو التزام يجد سنده ليس فقط في النصوص الدستورية، بل أيضاً في مفهوم الكرامة الإنسانية، الذي يفترض تمكين الأفراد من التمتع بظروف معيشية لائقة. غير أن الواقع العملي يشير إلى فشل مؤسسات الدولة في الوفاء بهذا الالتزام، الأمر الذي انعكس سلباً على إحساس المواطنين بكرامتهم وحقوقهم الأساسية.

وتتجلى هذه الإخفاقات بصورة أوضح عند النظر إلى تراجع الدولة عن توفير الضروريات الأساسية للعيش الكريم، بما في ذلك تأمين دخل لائق، وتحسين خدمات المياه، ومعالجة أزمات الصرف الصحي والكهرباء، وتطوير منظومتي التعليم والرعاية الصحية. ويُعد نفسي الفساد أحد العوامل المركزية التي حدّت من قدرة الدولة على معالجة هذه الأزمات، إذ أسهم في استنزاف الموارد العامة وتشويه أولويات الإنفاق، ما جعل الدولة

عاجزة إلى حد كبير عن تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية. ويعكس التدهور المستمر في هذه القطاعات إخفاق الدولة في تنفيذ التزاماتها التعاقدية، وحرمان شريحة واسعة من المواطنين من حقهم في حياة كريمة.

وقد شكلت قضايا البطالة، وشح المياه، وتدهور الخدمات العامة المحرك الأساسي لسلسلة من الاحتجاجات والأزمات بين الدولة والمجتمع، ولاسيما خلال الأعوام 2018-2019، حين تصاعد الغضب الشعبي نتيجة سوء تقديم الخدمات وتراكم الإخفاقات الحكومية. ومع ذلك، أظهر سجل الدولة في التعامل مع هذه المطالب محدودية واضحة، إذ انحصرت الاستجابات في كثير من الأحيان في إطلاق وعود قصيرة الأمد هدفت إلى تهدئة الشارع، بدلاً من معالجة الأسباب الهيكلية العميقة للأزمة. وقد أدى هذا النهج إلى تعميق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، وإلى مزيد من التآكل في العلاقة التعاقدية بين الطرفين.⁽³⁶⁾

وعليه، فإن إصلاح منظومة تقديم الخدمات في العراق لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة، تقوم على الكفاءة، والعدالة في التوزيع، والشفافية، والمساءلة، بما يعيد للدولة دورها المركزي بوصفها الضامن الأساسي لحقوق المواطنين وكرامتهم الإنسانية.

المطلب الرابع

الاقتصاد وأثره في تماسك العقد الاجتماعي في العراق

تعد الأوضاع الاقتصادية، وتوزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية من العوامل الجوهرية ذات التأثير في ثقة السكان بالدولة، الأمر الذي ينعكس على متانة العقد الاجتماعي، ولاسيما في ما يتعلق بفرص العمل والاستقرار المعيشي. إذ تُظهر التجربة العراقية أن البنية الاقتصادية ليست عنصرًا منفصلًا عن العقد الاجتماعي، بل تمثل أحد محدداته الأساسية، ذلك أن توقعات المواطنين حيال الدولة، ودرجة رضاهم عنها، ترتبط إلى حد كبير بقدرتها على تأمين سبل العيش الكريم وإدارة الموارد العامة على نحو عادل وفعال.⁽³⁷⁾

تتسم العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراقي بطابع ريعي واضح، حيث تعتمد الأفاق الاقتصادية لغالبية السكان على دور الدولة في إعادة توزيع الموارد، ولاسيما من خلال التوظيف في القطاع العام، ونظم الدعم والرعاية الاجتماعية. ويجعل هذا النمط من الدولة الفاعل الاقتصادي الأبرز، ويحملها مسؤولية مباشرة عن معالجة البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما يضيف على العقد الاجتماعي بعدًا اقتصاديًا مركزيًا، يتجاوز الأبعاد السياسية والأمنية التقليدية.⁽³⁸⁾

ويزداد هذا الارتباط تعقيدًا بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط، حيث تشكل الإيرادات النفطية ما يقرب من 95% من إجمالي إيرادات الدولة.³⁹

وقد استخدمت الدولة العراقية هذا المورد، تاريخيًا، لتعزيز استقلالها المالي عن المجتمع، من خلال تمويل مؤسساتها وبرامجها دون الحاجة إلى بناء قاعدة ضريبية واسعة، وهو ما أضعف منطق المساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطنين، وأفرغ العقد الاجتماعي من أحد عناصره التفاعلية الأساسية.⁽⁴⁰⁾

إلى جانب ذلك، فإن غياب التنوع الاقتصادي يجعل الاقتصاد العراقي شديد الهشاشة أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على توزيع الثروة والاستقرار المالي، ويسهم في ترسيخ التفاوتات الاجتماعية والمناطقية. وتؤدي هذه الاختلالات بدورها إلى توليد مشاعر السخط والاحتقان تجاه المنظومة السياسية والإدارية، بوصفها عاجزة عن إدارة الموارد الوطنية بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة، محليًا ودوليًا، إلى ضرورة تنويع ومواكبة التطور في الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط، فإن التقدم في هذا المجال ظل محدودًا. ويُجمع خبراء الاقتصاد والتنمية على أن التنويع الاقتصادي يمثل المدخل الأساسي لخلق فرص عمل مستدامة، ولاسيما في القطاع الخاص، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وزيادة توليد الثروة، بما يسهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة. غير أن ضعف البيئة الاستثمارية، وتفشي الفساد، وغياب السياسات الاقتصادية طويلة الأمد، حال دون تحقيق اختراقات حقيقية في هذا المسار.⁽⁴¹⁾ وفي هذا السياق، تتفاقم أزمة البطالة نتيجة اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، إذ يشهد العراق تزايدًا مطردًا في أعداد الخريجين، ولاسيما من حملة الشهادات الجامعية، مقابل محدودية الفرص الوظيفية المتاحة. وقد أسهم هذا الواقع في نشوء فئة متنامية من الشباب العاطلين عن العمل ذوي التعليم العالي، وهو ما يغذي الإحباط الشعبي ويعزز الشعور بانسداد الأفق الاقتصادي والاجتماعي.⁽⁴²⁾

وتُظهر الدراسات أن شريحة واسعة من المواطنين لا تزال ترى أن الدولة ملزمة بتوفير فرص العمل، ولاسيما في القطاع العام، بوصفه الضامن الرئيس للاستقرار الوظيفي والدخل المنتظم. وتعكس هذه التوقعات توترًا بنيويًا داخل تصور العقد الاجتماعي، إذ إن الرغبة في تجاوز النموذج الريعي القائم على الاعتماد على الدولة، تتعايش مع استمرار التطلع إلى التوظيف الحكومي بوصفه حقًا مكتسبًا. ويشير ذلك إلى أن التحول نحو عقد اجتماعي إنتاجي جديد لم يكتمل بعد، سواء على مستوى السياسات العامة أو على مستوى الوعي المجتمعي. (43)

ومع ذلك، يعتقد كثير من المواطنين أن معالجة البطالة تمثل المدخل الأهم لاستعادة الثقة بالدولة وإنعاش الاقتصاد الوطني، باعتبار أن توفير فرص العمل لا يحقق فقط الاستقرار المعيشي، بل يعزز الإحساس بالكرامة والاندماج الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي على أنه مسؤولية أساسية للدولة، تُمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، والوفاء بالتزاماتهم ضمن العقد الاجتماعي، سواء من حيث المشاركة الاقتصادية أو الاجتماعية. ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك، مشيرين إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية لا ينعكس فقط على مستوى المعيشة، بل يسهم أيضًا في تعزيز الاستقرار الأمني وتحسين الحالة النفسية العامة للمواطنين، إذ يرتبط الأمن المجتمعي ارتباطًا وثيقًا بفرص العمل، والعدالة في توزيع الموارد، والشعور بالإنصاف الاقتصادي. وعليه، فإن إخفاق الدولة في إدارة الملف الاقتصادي لا يهدد فقط العقد الاجتماعي، بل يمتد أثره إلى مجمل الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. (44)

المطلب الخامس

لأمن ودوره في إعادة بناء العقد الاجتماعي في العراق

يُعدّ توفير الأمن، بشقيه الوطني والمجتمعي، إحدى الوظائف الجوهرية التي تنتهض بها الدولة الحديثة، كما يشكّل أحد الأعمدة الأساسية للعقد الاجتماعي، إلى جانب تقديم الخدمات، وضمان المشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فالدولة، بوصفها الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة، تتحمل المسؤولية الأساسية في حماية الأفراد، وصون النظام العام، وضمان سلامة الأرواح والممتلكات. ومن ثم، فإن إخفاقها في أداء هذه الوظيفة ينعكس مباشرة على شرعيتها السياسية، وعلى طبيعة العلاقة التعاقدية التي تربطها بالمجتمع. (45)

وفي السياق العراقي، يُعد ضعف الدولة في توفير الأمن الشامل، أحد الأسباب البنيوية التي أثّرت سلبيًا على إدراك المواطنين لعدالة العقد الاجتماعي. إذ ترى شرائح واسعة من المجتمع أن مسؤولية الأمن تقع حصريًا على عاتق الدولة، وأن أي تقصير في هذا المجال يُعدّ إخلالًا مباشرًا بالتزاماتها التعاقدية، لا سيما في بلد عانى لفترات طويلة من العنف، وعدم الاستقرار، وتعدد مصادر التهديد. (46)

ويتجاوز مفهوم الأمن في هذا الإطار البعد العسكري، ليشمل الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، الذي يرتبط بالحق في الحياة الكريمة، والاستقرار النفسي، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والمشاركة في الحياة العامة دون خوف. فالدولة، بما تمتلكه من سلطة وإمكانات، مطالبة باستخدام هذه السلطة لضمان حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الأمان. ويُجمع كثير من الباحثين على أن انعدام الأمن لا يقتصر أثره على القطاع الأمني ذاته، بل يمتد ليصيب مختلف القطاعات الأخرى، بما فيها الاقتصاد، والسياسة، والخدمات العامة، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية، أو ممارسة ديمقراطية، أو تقديم خدمات فعّالة في بيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من الاستقرار الأمني. (47)

ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى الأمن بوصفه الشرط التأسيسي لبقية مكونات العقد الاجتماعي؛ فبدونه تتعطل دورة الإنتاج الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات، وتتآكل الثقة بالمؤسسات، وتتقلص فرص المشاركة السياسية. ولذلك، غالبًا ما يُقدّم مطلب الأمن في الوعي المجتمعي على غيره من المطالب، باعتباره المدخل الضروري لتحقيق بقية الحقوق.

غير أن الواقع الأمني في العراق يتسم بدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار، وهو ما ينعكس في شعور قطاعات من المجتمع بانعدام الأمان، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي. وقد أشار عدد من المراقبين والباحثين المتخصصين إلى أن هذا الشعور لا يرتبط فقط بوقوع أحداث عنف مباشرة، بل أيضًا بغياب الإحساس بالحماية المؤسسية المستدامة. ويؤدي هذا الواقع إلى إضعاف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، ويقوض إدراكهم لشرعية العقد الاجتماعي وقدرته على توفير الحد الأدنى من الطمأنينة والاستقرار. (48)

وتتعدد مصادر القلق الأمني في العراق، ومن أبرزها انتشار السلاح خارج إطار سيطرة الدولة، وما يرافقه من تراجع احتكار الدولة لاستخدام القوة، فضلًا عن تصاعد النزاعات العشائرية التي باتت تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن المجتمعي، وتؤثر على ضعف سيادة القانون. كما تسهم هذه

الظواهر في خلق بيئة من اللاتيقين الأمني، تؤثر سلبيًا على الحياة اليومية للمواطنين، وتحدّ من قدرتهم على التخطيط للمستقبل، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. (49)

وترتبط هذه الإشكاليات، إلى حد كبير، بمسار إصلاح قطاع الأمن الذي انطلق بعد عام 2003، والذي اتسم بعدم الاكتمال والتذبذب، نتيجة تداخل العوامل السياسية، وضعف الحوكمة، وانتشار الفساد داخل بعض المؤسسات. وقد أفضى هذا المسار إلى بناء منظومة أمنية تعاني من اختلالات في المهنية، والتنسيق، والتمثيل، الأمر الذي حال دون ترسيخ شعور عام لدى المواطنين بأن الدولة قادرة على توفير الحماية الكاملة والمتساوية لهم. (50)

ويتقاطع هذا الواقع الأمني مع ما سبق تناوله في محاور الفساد والحوكمة، إذ إن ضعف الحوكمة في القطاع الأمني، وغياب الشفافية والمساءلة، يسهمان في إدامة الهشاشة الأمنية. كما يتقاطع مع محور الاقتصاد، حيث يؤدي انعدام الأمن إلى تفاقم البطالة، وهروب الاستثمارات، وتراجع فرص التنمية، فضلاً عن تأثيره السلبي في تقديم الخدمات الأساسية، كما أشير إليه في محور تقديم الخدمات. وبذلك، يصبح الأمن حلقة مركزية في سلسلة مترابطة من الأزمات التي تؤثر مجتمعة في تماسك العقد الاجتماعي.

وأمام هذا الواقع، برزت مطالب مجتمعية متزايدة بضرورة إحداث تحول نوعي في طبيعة العقد الاجتماعي، يقوم على إعادة تعريف دور الدولة بوصفها الضامن الأول للأمن، ضمن إطار مؤسسي يخضع للمساءلة، ويحقق التمثيل العادل، ويكرّس سيادة القانون. ويُنظر إلى هذا التحول بوصفه مدخلاً لبناء عقد اجتماعي جديد، أكثر شمولاً وقدرة على توفير ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل، من خلال أداء سياسي وأمني عالي المستوى، ينسجم مع تطلعات المجتمع العراقي، ويليق بمكانة العراق التاريخية والإنسانية بين دول العالم. وعليه، فإن معالجة إشكالية الأمن في العراق لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن إصلاح شامل لمنظومة الحكم، ومكافحة الفساد، وتحسين تقديم الخدمات، وتنشيط الاقتصاد، إذ تمثل هذه المجالات مجتمعة الأساس الحقيقي لإعادة بناء عقد اجتماعي متماسك، قائم على الثقة المتبادلة، والحقوق، والواجبات، والاستقرار المستدام.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوع العقد الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 أن التحول السياسي الذي شهده البلد أتاح فرصة تاريخية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية ودستورية حديثة، إلا أن هذه الفرصة واجهت تحديات بنوية وسياسية واقتصادية حالت دون تبلور عقد اجتماعي مستقر يحظى بقبول واسع بين مختلف فئات المجتمع. فقد أدى ضعف مؤسسات الدولة، واستمرار الانقسامات السياسية، وانتشار الفساد الإداري، وتراجع مستوى الخدمات العامة، إلى تآكل الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، الأمر الذي انعكس في موجات متكررة من الاحتجاجات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعليه، فإن مستقبل الدولة العراقية واستقرارها يرتبطان إلى حد كبير بقدرتها على إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس مبدأ المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة في توزيع الموارد، وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات

- 1- لم ينجح النظام السياسي بعد عام 2003 في تأسيس عقد اجتماعي متماسك يحظى بقبول مجتمعي شامل.
- 2- أسهم نظام المحاصصة السياسية في إضعاف مفهوم المواطنة وتعزيز الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.
- 3- أدى ضعف الخدمات العامة وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى تراجع ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها.
- 4- يشكل الفساد الإداري والمالي أحد أبرز العوامل المعرّقة لبناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع.
- 5- الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة تعكس وجود أزمة ثقة عميقة في طبيعة العقد القائم بين السلطة والمجتمع.
- 6- يتطلب بناء عقد اجتماعي مستقر إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة.

- 1- العمل على تعزيز مبدأ المواطنة والعمل بالمبادئ الدستورية التي وردت في طيات الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، من اجل الرقي بمستوى الدولة العراقية الى مصافي الدول المتقدمة.
- 2- إطلاق برامج إصلاح مؤسسي حقيقية تستهدف مكافحة الفساد وتحسين كفاءة الجهاز الإداري.
- 3- إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو خلق فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات الأساسية للمواطنين.
- 4- تطوير آليات المشاركة السياسية والمجتمعية بما يعزز ثقة المواطنين في العملية السياسية.
- 5- دعم استقلال القضاء وتعزيز سيادة القانون بوصفهما أساساً لضمان الحقوق والحريات.
- 6- تبني حوار وطني شامل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس عادلة ومستقرة.

الهوامش :

- (1) إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص12.
- (2) للمزيد ينظر: رنا مولود شاكر، نظرية العقد الاجتماعي رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد85، 2021، ص77-100.
- (3) للمزيد ينظر: عبير محمد عبد، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد: النظام السياسي في العراق: جدلية الاستمرار والديمومة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد98، ص154-156.
- (4) برهان غليون، ماذا تبقى من دولة العقد الاجتماعي، المجلة السورية للعلوم الإنسانية، العدد ١٥، قلمون، نيسان ٢٠٢١، ص٣٨-٤٠.
- (5) نهرين جواد شرقي، السلام الديمقراطي والسلام الليبرالي: جدلية المفاهيم والمقاصد، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد55، حزيران 2023، ص308-309.
- (6) عبير محمد عبد، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد: النظام السياسي في العراق: جدلية الاستمرار والديمومة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد98، ص157-158.
- (7) بسام يوسف، ارك ديفيز، تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط الصراعات من منظور تأريخي واجتماعي وسياسي، في مجموعة باحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تحرير ابراهيم بدوي وسمير مقدسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول، ٢٠١١، ص٣٣٩.
- (8) عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد٣٣، ٢٠٠٦، ص112-113.
- (9) احمد شحاذة محمد، طبيعة الام السياسي العراقي واشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الاوسط والدراسات المستقبلية، مجلة بحوث الشرق الاوسط، السنة 47، العدد65، يوليو 2021، ص61.
- (10) عادل عبد المهدي الدولة الريعية..حاجز اساس امام التنمية المستدام، شبكة الاقتصاديين العراقيين، وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول، بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013، ص20.
- (11) زايد الحافظ، اوضاع إقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص410.
- (12) عبير محمد عبد، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد : النظام السياسي في العراق: جدلية الاستمرار والديمومة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد9٨، لسنة ٢٠٢٤، ص١٥٧-١٥٨.
- (13) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد56، 2023، ص ص 129-131.
- (14) مها علي عبادي حنون، الحوار الوطني ودوره في تعزيز مرتكزات قوة الدولة –العراق أنموذجاً – مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين ، بغداد، العدد 80، شباط - آذار 2025، ص663-664. للمزيد ينظر: رشا رعد حميد السلطاني، السياسات العامة لباء السلام في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الآليات)، المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلد1، العدد1، 2024، ص32-37.
- (15) علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2007، ص 89 .
- (16) ايمان حمادي رجب، التعايش السلمي في المجتمع الموصلية دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 38، 2019، ص 404 .
- (17) إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص8.
- (18) اسعد طارش عبد الرضا، الحراك السياسي في العراق واثره على التنمية والامن، المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2022، ص 416 .

- (19) ريناد منصور- فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنغي للشرق الاوسط، بيروت 2017، ص 18-19. للمزيد ينظر: منى علمي، أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق، دراسات 37، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض، يونيو 2018، ص 10-11.
- (20) زينة علي احمد، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، 30/تشرين الاول/ 2021، ص 13-18.
- (21) حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق... التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 76، آذار 2023، ص 94-100.
- (22) احمد شكر حمود الصبيحي، الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، بغداد 2017 ص 31.
- (23) منى فائق العبيدي، تنامي الاحتجاجات في العراق الاسباب والتداعيات، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 219 المجلد 56، يناير 2020، ص 242 - 243.
- (24) احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد 12، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2007، ص 64.
- (25) زينة علي احمد، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، 30 /تشرين الاول/ 2021، ص 16.
- (26) إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 4.
- (27) سوسن كريم الجبوري، الفساد المالي والاداري واهم آثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة السابعة، العدد 21، ص 46.
- (28) لمياء محسن، الفساد الاداري والسياسي في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، 2009، ص 33. للمزيد ينظر: حسن فارس عبود طبرة، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر: (تدريسي الجامعة)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، بغداد، 2014، ص 165-166.
- (29) ايمن احمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، 2013، ص 2.
- (30) العفيفة سامي، السياسة العامة والفساد السياسي-مقاربة نظرية-، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2018، ص 502-503.
- (31) نبيل خالد مخلف، العزوف الانتخابي في العراق: قراءة في الاسباب والانعكاسات على الانتخابات المقبلة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث/ الدراسات السياسية، بغداد 2020، ص 4-6.
- (32) نحو عقد اجتماعي متجدد، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 112، مكتب العمل الدولي، جنيف 2024، ص 9.
- (33) وهبان احمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 46.
- (34) للمزيد ينظر: سلطان جاسم النصراوي، سعدي احمد الموسوي، الخدمات العامة، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، العراق، 2024، ص 243-262.
- (35) مؤيد فاهم محسن وسبطين محمود حسن، دور منظمات المجتمع المدني عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، مجلة القادسية للعلوم الانسانية المجلد 82، العدد 8، عدد خاص لسنة 2025، ص 430.
- (36) إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 7.
- (37) حمد جاسم محمد الخزرجي وعبير مرتضى حميد، العوامل الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العدد 68، لسنة 2022، ص 211-214.
- (38) صالح لورنس ويحيى الموسوي ومحمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2020 دراسة تحليلية. بحث منشور على مجلة الاكاديمية، العدد 45، لسنة 2015، ص 19.
- (39) عباس علي محمد، قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2022، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 78، ايلول 2025، ص 207.
- (40) احمد رعد عبد الكافي، الربيعي، مازق الدولة الربيعية- هيمنة المورد الواحد، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2022، ص 229.
- (41) عبير محمد جاسم وسمية عبد الزهرة، التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 57، لسنة 2019، ص 239.
- (42) عبير محمد جاسم وسمية عبد الزهرة، التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 57، لسنة 2019، ص 240.
- (43) مصطفى السراي - هيام علي المهرج، سياسات توظيف الشباب في العراق: رشوة مجتمعية أم حاجة عملية، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص 5.
- (44) سهيلة عبد الزهرة الحج وحافظ عبد الامير امين وفلاح خلف علي، التحليل الاقتصادي للبطالة واثرها على الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 48، آذار/ 2025، ص 47-48.
- (45) عمر سعدي سليم، الدولة الهشة وانعكاسها على الامن الإقليمي والدولي- اليمن أنموذجاً) الاردن: ابصار ناشرون وموزعون، 2023، ص 22.
- (46) ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقتها المستقبلية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 116، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2006، ص 35-39.

- (47) عبد المنعم المشاط: الامن القومي والامن الانساني، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010 ص2. للمزيد ينظر: علي الدين هلال : الامن القومي العربي دراسة في الاصول، مجلة شؤون عربية، العدد35، 1984 ص12.
- (48) يوسف راضي كاظم كاطع وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد 2023، الملف السياسي، الجامعة العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، السنة الخامسة، 2023، العدد22، ص346.
- (49) حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع - الاساليب - النظرة المستقبلية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد35، السنة الثامنة، بغداد، خريف 2020، ص72-73.
- (50) حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع - الاساليب - النظرة المستقبلية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد35، السنة الثامنة، بغداد، خريف 2020، ص83.

قائمة المصادر

الكتب

1. احمد رعد عبد الكافي الربيعي، مآزق الدولة الربيعية- هيمنة المورد الواحد، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2022.
2. إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
3. ايمن احمد محمد، الفساد والمسألة في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، 2013.
4. بسام يوسف، ارك ديفيز، تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط الصراعات من منظور تاريخي واجتماعي وسياسي، في مجموعة باحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول، 2011.
5. رناد منصور- فالج عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنغي للشرق الاوسط، بيروت 2017.
6. زينة علي احمد، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، 30 تشرين الاول 2021.
7. ستار جبار علاوي - خضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 116، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2006.
8. عبد المنعم المشاط : الامن القومي والامن الانساني، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010.
9. علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومآزق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2007.
10. عمر سعدي سليم، الدولة الهشة وانعكاسها على الامن القليمي والدولي- اليمن أنموذجاً، الاردن: أبصار ناشرون وموزعون، 2023.
11. مصطفى السراي - هيام علي المهرج، سياسات توظيف الشباب في العراق: رشوة مجتمعية أم حاجة عملية، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.
12. منى علمي، أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق، دراسات 37، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض، يونيو 2018.
13. نبيل خالد مخلف، العزوف الانتخابي في العراق: قراءة في الاسباب والانعكاسات على الانتخابات المقبلة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث/ الدراسات السياسية، بغداد 2025.
14. وهبان احمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.

المجلات العلمية

1. احمد شكر حمود الصبيحي، الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، بغداد 2017.
2. احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد12، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2007.
3. اسعد طارش عبد الرضا، الحراك السياسي في العراق واثره على التنمية والامن، المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2022، ص416.

4. اسعد كاظم شبيب و ميثم علي حسين، ازمة الثقة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣، العدد ٦٨، ج ٢، آذار ٢٠٢٣.
5. ايمان حمادي رجب، التعايش السلمي في المجتمع الموصل دارسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 38، 2019.
6. برهان غليون، ماذا تبقى من دولة العقد الاجتماعي، المجلة السورية للعلوم الإنسانية، العدد ١٥، قلمون، نيسان ٢٠٢١.
7. حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع - السالبي - النظرة المستقبلية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٥، السنة الثامنة، بغداد، خريف ٢٠٢٠.
8. حسن فارس عبود طبرة، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، بغداد، 2014.
9. حمد جاسم محمد الخزرجي وعبير مرتضى حميد، العوامل الاقتصادية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 68، لسنة 2022.
10. حنان يونس حافظ، واقع الفقر في العراق... التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 76، آذار 2023.
11. رشا رعد حميد السلطاني، السياسات العامة لبناء السلام في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الآليات)، المستقبل العراقي للدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلد 1، العدد 1، 2024.
12. رنا مولود شاكر، نظرية العقد الاجتماعي رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 85، 2021
13. سهيلة عبد الزهرة الحج وآخرون، التحليل الاقتصادي للبطالة واثرها على الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٨/٤ آذار/٢٠٢٥.
14. سوسن كريم الجبوري، الفساد المالي والاداري واهم آثاره الاقتصادية في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة السابعة، العدد 21.
15. صالح لورنس وآخرون، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٣ دراسة تحليلية، المجلة الاكاديمية، العدد 45، لسنة 2015.
16. عباس علي محمد، قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2022، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 78، ايلول 2025.
17. عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٣، ٢٠٠٦.
18. عبير محمد جاسم - سميرة عبد الزهرة، التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 57، لسنة ٢٠١٩.
19. عبير محمد عبد، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد: النظام السياسي في العراق: جدلية الاستمرار والديمومة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 98.
20. العفيفة سالم، السياسة العامة والفساد السياسي-مقاربة نظرية-، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٧، جانفي ٢٠١٨.
21. علي الدين هلال : الامن القومي العربي دراسة في الاصول، مجلة شؤون عربية، العدد 35، 1984.
22. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 56، 2023.
23. لمياء محسن، الفساد الاداري والسياسي في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، 2009.
24. منتهى العبيدي ، تنامي الاحتجاجات في العراق الاسباب والتداعيات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 219 المجلد 55، يناير 2020.
25. مها علي عبادي حنون، الحوار الوطني ودوره في تعزيز مرتكزات قوة الدولة -العراق أنموذجاً- مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، بغداد، العدد 80، شباط - آذار 2025.

26. مؤيد فاهم محسن وسبطين محمود حسن، دور منظمات المجتمع المدني عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة القادسية للعلوم الانسانية المجلد ٨٢، العدد ٨، عدد خاص لسنة ٢٠٢٥.

27. نهرين جواد شرقي، السلام الديمقراطي والسلام الليبرالي: جدلية المفاهيم والمقاصد، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد 55، حزيران 2023.

28. يوسف راضي كاظم كاطع وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد 2023، الملف السياسي، الجامعة العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية السنة الخامسة العدد 22، 2023.

المؤتمرات وندوات والتقارير

1. زايد الحافظ، اوضاع إقطاع النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.

2. سلطان جاسم النصراوي، سعدي احمد الموسوي، الخدمات العامة، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠٢٤.

3. عادل عبد المهدي الدولة الربعية، حاجز اساس امام التنمية المستدام، شبكة الاقتصاديين العراقيين، وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول، بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013.

4. نحو عقد اجتماعي متجدد، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١١٢، مكتب العمل الدولي، جنيف ٢٠٢٤.

List of References

Books

1. Ahmed Ra'ad Abdul-Kafi al-Rubaie, *The Dilemma of the Rentier State – The Dominance of a Single Resource*, Rafid Publishing and Distribution House, Lebanon, [2022](#).
2. *Reframing the Social Contract in Iraq*, United Nations Development Programme, translated and edited by the Bayan Center for Planning and Studies, [2022](#).
3. Ayman Ahmed Mohammed, *Corruption and Accountability in Iraq*, Friedrich Ebert Stiftung, Jordan & Iraq Office, Baghdad, [2013](#).
4. Bassam Youssef and Ark Davis, “Explaining Autocratic Rule in Iraq: Oil and Conflicts from a Historical, Social, and Political Perspective,” in *Explaining the Democratic Deficit in the Arab World*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, December [2011](#).
5. Renad Mansour – Faleh Abdul-Jabar, *The Popular Mobilization Forces and the Future of Iraq*, Carnegie Middle East Center, Beirut, [2017](#).
6. Zaina Ali Ahmed, *Reframing the Social Contract in Iraq*, UNDP Iraq, 30 October [2021](#).
7. Sattar Jabbar Allawi – Khudr Abbas Atwan, *Iraq: A Reading of the State’s Condition and Its Future Relations*, Strategic Studies Series, Issue [116](#), Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, [2006](#).
8. Abdul-Mon'em al-Mashat, *National Security and Human Security*, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, [2010](#).
9. Ali al-Rubaie, *Challenges of State-building in Iraq: Identity Struggles and the Sectarian Apportionment Dilemma*, Center for Arab Unity Studies, Arab Future Books Series, Beirut, [2007](#).
10. Omar Saadi Saleem, *The Fragile State and Its Implications for Regional and International Security: Yemen as a Case Study*, Absar Publishers and Distributors, Jordan, [2023](#).
11. Mustafa al-Saray – Hiyam Ali al-Mahraj, *Youth Employment Policies in Iraq: Societal Bribery or Practical Necessity?*, Bayan Center for Planning and Studies Publications Series, [2023](#).
12. Mona Alami, *What Future for the Popular Mobilization Forces in Iraq?*, Studies 37, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, June [2018](#).
13. Nabeel Khaled Mukhallaf, *Electoral Abstention in Iraq: A Reading in Its Causes and Implications for Upcoming Elections*, Bayan Center Publications, Research Department / Political Studies, Baghdad, [2025](#).
14. Wahban Ahmed, *Political Underdevelopment and the Purposes of Political Development: A Modern Vision of the Political Reality in the Arab World*, New University Publishing House, Alexandria, [2000](#).

Academic Journals

-
1. Ahmed Shaker Hammoud al-Subeihi, "Social and Economic Problems and the Building of the Civil State in Iraq after [2003](#)," Politics and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriyah University, Issues [35-36](#), Baghdad, [2017](#).
 2. Ahmed Abdullah Nahi, "The Iraqi Democratic Scene after the Change," Political Issues Journal, Issue 12, College of Political Science, Al-Nahrain University, [2007](#).
 3. As'ad Tarish Abdul-Ridha, "The Political Movement in Iraq and Its Impact on Development and Security," Politics and International Journal, Center for International and Strategic Studies, University of Baghdad, Issue 53, [2022](#), p. [416](#).
 4. As'ad Kazem Shabeeb & Maytham Ali Hussein, "The Crisis of Political Trust in Iraq after [2003](#)," Issue 68, Vol. 2, March [2023](#).
 5. Iman Hammadi Rajab, "Peaceful Coexistence in Mosul Society: A Sociopolitical Field Study," Furahidi Journal for Arts, Tikrit University, Issue 38, [2019](#).
 6. Burhan Ghalioun, "What Remains of the Social Contract State?," Syrian Journal for Human Sciences, Issue 15, Qalamoun, April [2021](#).
 7. Hassan Salman Khalifa al-Baydhani, "Controlling Tribal and Clan Weapons in Iraq: Motives – Methods – Future Outlook," Hammurabi Journal, Hammurabi Center for Strategic Studies, Issue 35, 8th Year, Baghdad, Fall [2020](#).
 8. Hassan Fares Abboud Tabra, "Assessing the Scale of Corruption in Iraqi Government Institutions from a Perceptual Perspective," Integrity and Transparency Journal for Research and Studies, Issue 7, Baghdad, [2014](#).
 9. Hamid Jassim Mohammed Al-Khazraji and Abeer Murtadha Hamid.
"Economic Factors and Their Impact on Political Stability in Iraq."
Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 68, 2022.
 10. Hanan Younis Hafidh, "The Reality of Poverty in Iraq... Challenges and Proposals," Iraqi Journal for Economic Sciences, Issue 76, March [2023](#).
 11. Rasha Raad Hamid Al-Sultani, Public Policies for Peacebuilding in Iraq after 2003: A Study of Mechanisms, Iraqi Future Journal for Political and Strategic Studies, University of Karbala – Strategic Studies Center, Volume 1, Issue 1, 2024.
 12. Rana Mouloud Shakir, "Social Contract Theory: An Analytical Vision," International Studies Journal, University of Baghdad, Center for Strategic Studies, Issue 85, [2021](#).
 13. Suhaila Abdul-Zahra al-Haj et al., "Economic Analysis of Unemployment and Its Impact on Human Security and Sustainable Human Development in Iraq," Iraqi Journal for Economic Sciences, Issue 48, March [2025](#).
 14. Susan Kareem al-Jubouri, "Financial and Administrative Corruption and Its Economic Consequences in Iraq," Al-Ghary Journal for Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Kufa, Year 7, Issue 21.

-
15. Saleh Lawrence et al., "Structural Imbalances and Their Impact on Sectoral Growth and Employment in the Iraqi Economy (2003-2020): An Analytical Study," Academic Journal, Issue 45, [2015](#).
16. Abbas Ali Mohammed, "Measuring and Analyzing the Impact of Oil Revenues on the General Budget in Iraq for the Period 2003–2022," Journal of Economic Sciences, University of Basra, College of Administration and Economics, Vol. 20, No. 78, September 2025.
17. Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, "Elections and Democratic Transformation in Iraq," Political Science Journal, College of Political Science, University of Baghdad, Issue 33, [2006](#).
18. Abeer Mohammed Jassim – Somayya Abdul-Zahra, "Economic Diversification in Iraq and Current Challenges," Baghdad College for Economic Sciences Journal, Issue 57, [2019](#).
19. Abeer Mohammed Abd, "Towards a New Social Contract: The Political System in Iraq – Between Continuity and Permanence," International Studies Journal, University of Baghdad, Issue 98.
20. Al-Afifa Salmi, "Public Policy and Political Corruption – A Theoretical Approach," Journal of Legal and Political Sciences, University of Algiers, Issue 17, January [2018](#).
21. Ali al-Din Hilal, "Arab National Security: A Study of Its Foundations," Arab Affairs Journal, Issue 35, [1984](#).
22. Kazem Ali Mahdi, "Political Development and the Crises of the Political System in Iraq after [2003](#)," International Studies Journal, University of Baghdad, Issue 56, [2023](#).
23. Lamia Mohsen, "Administrative and Political Corruption in Iraq," Political Studies Journal, Issue 14, Political Studies Department, Bayt al-Hikma, [2009](#).
24. Muthanna al-Ubaidi, "The Rise of Protests in Iraq: Causes and Implications," International Politics Journal, Issue [219](#), Vol. 55, January [2020](#).
25. Maha Ali Abbadi Hannoun, "National Dialogue and Its Role in Strengthening the Pillars of State Power – Iraq as a Model," Political Issues Journal, Al-Nahrain University, Baghdad, Issue 80, Feb–Mar [2025](#).
26. Mu'ayyad Fahim Mohsen & Sabtain Mahmoud Hassan, "The Role of Civil Society Organizations in the Democratic Transition in Iraq after [2003](#)," Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Vol. 82, Issue 8, Special Issue [2025](#).
27. Nahrain Jawad Sharqi, "Democratic Peace and Liberal Peace: A Dialectic of Concepts and Purposes," International Politics Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriyah University, Issue 55, June [2023](#).
28. Youssef Radi Kazem Kat'a & Abdul-Jabbar Kareem Abdul-Amir Tu'meh, "Strategic Challenges to Iraqi National Security after [2023](#)," Political File, Iraqi University, College of Law and Political Science Journal, Year 5, Issue 22, [2023](#).

